القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها

أ.بن مداني صديقة د.سعودي بلقاسم
جامعة المسيلة

ملخص:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على ظاهرة من أخطر الظواهر المصرفية التي تتعرض لها البنوك العاملة في الجهاز المصرفي الجزائري، ألا وهي القروض المتعثرة وقد تم التعرف على مفهوم القروض المتعثرة التي يطلق عليها عادة مصطلح "القروض غير العاملة" وتحديد أهم العوامل التي ساعدت على تطور ونمو مشكلة القروض المتعثرة وذلك من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة والمتمثلة في البنوك المقرضة والمقترضين. ومن ثم التوصل إلى بعض التوصيات التي تساعد، في حال تطبيقها، في التخفيف من حدة هذه المشكلة.

الكلمات المفتاحية:القروض، القروض المتعثرة، مخاطر القرض، النظام المصرفي الجزائري

Abstract :

This study aimed at identifying one of the dangerous phenomen on facing the operating banks in Algeria which is the bad loans and at understanding the concept of bad loans which are usually called non-performing loans and defining main factors which contribute to the developpement and growth of the non-performing loans problem from the point of view of related parties : lending banks,borrowers. The study found a range of recommendations which, if applied,could alleviate this problem.

Key words : crédit, bad loans,risk's crédit,Algerian banking system.

مقدمة:

احتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهميته من يوم لأخر مع التطورات الهامة التي يشهدها المحيط المالي، حيث شهد القطاع المصرفي في العقود الأخيرة تطورات كبيرة ناتجة عن العولمة الاقتصادية، فتحت مجالات أوسع للبنوك والمؤسسات المالية في الاستثمار وتحقيق الأرباح، لكن بجانب استفادة البنوك من حجم التطور السريع المسجل في القطاع المصرفي والمالي على المستوى العالمي، ظهرت بالمقابل عدة تحديات من شأنها التقليل من حجم المكاسب والفرص المتاحة، بل قد تهدد استقرار البنك ذاته والنظام المصرفي والمالي ككل، تتمثل في المخاطر التي تواجه العمل المصرفي نتيجة تفاقم مشكلة القروض المتعثرة، فالائتمان هو المحور الرئيس لعمل البنوك وعلى الرغم من أن الائتمان تحكمه في العادة أسس ومعايير وسياسات ائتمانية تهدف إلى الحد من المخاطر المختلفة المحتمل وقوعها إلا أنه من الناحية العملية لا يمكن للبنك أن يحتفظ بمحفظة ائتمانية خالية من المخاطر، وأول هذه المخاطر هي خطر عدم السداد، وقد ارتبطت مشكلة القروض المتعثرة ارتباطا وثيقا بالأزمات المالية والمصرفية التي عانت منها العديد من الدول في العالم.

إن دراسة وتحليل مشكلة القروض المتعثرة زادت أهميتها على المستوى المحلي والعالمي بعد إصدار لجنة بازل وثيقتها الأولى في يوليو 1988 وذلك بعد اقتراحها لمعدل كفاية راس المال الخاص بالبنوك وكان الهدف من ورائها آنذاك هو تحضير قواعد التعاون بين الدول لتحقيق الرقابة على أنشطة البنوك وتوفير إجراءات للارتقاء بالممارسات السليمة لإدارة المخاطر.

ورغم الجهود المبذولة في إصلاح النظام المصرفي في مختلف دول العالم إلا أنها لم تكن كافية، حيث ما تزال الدول تعاني من اختلالات هيكلية في أنظمتها المصرفية وكان من أثقل هذه الاختلالات وزنا هو مشكلة القروض المتعثرة، وفي هذا الإطار جاءت مقررات لجنة بازل الثانية سنة 2001 والتي شكلت تطورا كبيرا في مجال الرقابة المصرفية وثقافة جديدة في مجال إدارة المخاطر المصرفية لكن بالرغم من تطبيقها إلا أن العالم أصيب بأزمة مالية حادة منتصف 2007 وهو ما دفع إلى مراجعتها مما ترتب عليه ظهور اتفاقية بازل الثالثة في 12 سبتمبر 2010 والتي تحمل مجموعة من المعايير الرقابية الجديدة، والجزائر على

القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها

غرار بقية دول العالم أقدمت على الاعتراف بأهمية الرقابة الاحترازية ضمن الرقابة على المصارف في سنة 1990 وأصدرت بذلك قانون النقد والقرض 10-90 الذي أصبح كنقطة تحول في مسار الإصلاحات المالية للجهاز المصرفي الجزائري، وبعدها العديد من النصوص التنظيمية التي تهدف لتكريس مبدأ الرقابة الاحترازية في البنوك الجزائرية، وتأكيدا منها على رغبتها في الاستفادة من قواعد الرقابة المصرفية بهدف تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي الوطني، لكن على الرغم من ذلك هناك مشاكل عديدة ظهرت خلال العقد الأخير حول عمليات الإقراض وكيفية استرجاع هذه الأموال المقرضة عند حلول أجال استحقاقها، ولذلك يعتبر التحصيل المصرفي للقروض المتعثرة أكبر ما يشغل مسؤولي البنوك لأنها تؤدي إلى تجميد جزء مهم من أموال البنك بالإضافة إلى تحقيق خسائر كبيرة.

تعتبر ظاهرة القروض المتعثرة مشكلة معقدة لتداخل الكثير من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الفنية والسياسية في حدوثها وبالتالي هناك ضرورة لإخضاعها للدراسة والفحص الدقيق الذي يأخذ بعين الاعتبار كل المؤشرات بهدف الوصول إلى سبل العلاج الناجح لهذه الظاهرة. ولاستجلاء هذا الموضوع ارتأينا الإجابة على السؤال الجوهري التالي:

إشكالية الدراسة: ما هي سبل علاج القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية؟

تنبثق عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة:

1. ما أسباب تعثر القروض المصرفية وما هي مخاطرها؟
2. هل تؤثر القروض المتعثرة على النشاط الائتماني في البنوك التجارية الجزائرية ؟

الفرضيات:

في ظل ما تم طرحه من تساؤلات وأملا في تحقيق أهداف الدراسة يمكن لنا طرح الفرضيات الآتية:

1. توجد مجموعة من الأسباب تؤدي إلى تعثر القروض المصرفية في البنوك.
2. فائض السيولة المميز للجهاز المصرفي الجزائري يؤدي إلى تقليل تأثير القروض المتعثرة على النشاط الائتماني.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع القروض المتعثرة من أهم المواضيع التي طرحت في مجالات البحث والنقاش في القطاع المصرفي والمالي، وذلك للمكانة التي يحتلها القطاع المصرفي في اقتصاديات الدول باعتباره عصب الحياة الاقتصادية، فضعف المركز المالي للمصارف من شأنه وضع النظام المالي ككل في خطر، كما يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على مفهوم القروض المتعثرة ،أنواعها، أسبابها، أثارها، وسبل علاجها بالإضافة إلى الاستراتيجيات التي تساعد البنك في تجنب تعثر قروضه الممنوحة .

أهداف الدراسة:

من بين الأهداف المتعلقة بموضوع الدراسة ما يلي:

1. التعرف على مفهوم القروض المتعثرة، من حيث: أسبابها، سبل تخفيضها، وواقع تعثر القروض المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري.
2. إمكانية الوصول إلى اقتراحات وتوصيات من شأنها تخفيض القروض المتعثرة السابقة والمحتملة.

تحديد إطار الدراسة:

من أجل حصر إشكالية الدراسة وبلوغ الأهداف المستوحاة، تم تحديد أبعاد الدراسة لواقع القروض المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر، وسيتم التركيز على فترة الدراسة من 2009 إلى 2014.

منهج الدراسة:

سوف يتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في تحليل المشكلة وأبعاد الدراسة من خلال الاستعانة بمختلف المراجع، الإحصائيات، وتحليل المعطيات المرتبطة بهذه المشكلة في البنوك الجزائرية واستنتاج الاقتراحات الممكنة.

هيكل الدراسة:

سنحاول من خلال الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال ثلاث محاور:

المحور الأول: ماهية القروض المصرفية المتعثرة وأسبابها وتصنيفاتها.

المحور الثاني: أساليب التحصيل وسبل المعالجة المصرفية والوقائية للقروض المتعثرة.

المحور الثالث: واقع القروض المصرفية المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري.

خصصنا المحور الأول للتعرف على مفهوم القروض المتعثرة وأهم أسبابها، كما سنتطرق إلى طرق حساب نسبة القروض المتعثرة والتي تساعد البنوك على تقييم محفظتها الائتمانية ومعرفة مدى نجاح سياستها الائتمانية في تحقيق الأهداف المرجوة، بالإضافة إلى معرفة تقسيمات وأنواع القروض المتعثرة ومخاطرها وأثارها السلبية على الجهاز المصرفي، الأمر الذي يستوجب الإسراع لإيجاد حلول وأساليب من شأنها مساعدة البنوك للخروج من هذه المشكلة وهو ما سنتطرق إليه في المحور الثاني لهذه الدراسة والذي نستعرض من خلاله أساليب تحصيل القروض المتعثرة و مختلف الطرق العلاجية والوقائية لتعثر القروض المصرفية. ولإسقاط هذه الدراسة على الجهاز المصرفي الجزائري فقد خصصنا المحور الثالث لدراسة وتحليل واقع القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية وأساليب معالجتها.

المحور الأول: ماهية القروض المصرفية المتعثرة وأسبابها وتصنيفاتها:

1- ماهية القروض المتعثرة:

توجد العديد من المسميات التي تدل على مفهوم القروض المتعثرة وأهمها: الديون المتعثرة، الديون المجمدة، الديون المعلقة، الديون الحرجة، الديون غير العاملة، الديون الصعبة، الديون الهالكة، الديون الراكدة، الديون المشكوك في تحصيلها[1]، إلا أن أكثر المسميات شيوعا في اللغة العربية هي: القروض المتعثرة، القروض غير العاملة. وعلى الرغم من اختلاف وتعدد المسميات التي تدل على مفهوم القروض المتعثرة إلا أن تعريف هذا المفهوم متقارب في معظم المراجع، حيث عُرّفت كما يلي:

- هي القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد[2].
- القروض المتعثرة هي تلك القروض المصرفية التي يتوقف فيها العملاء(المدينين) عن دفع الالتزامات المستحقة عليهم في مواعيد استحقاقها، بالرغم من مطالبة البنك بسدادها وذلك لأسباب تكون في الغالب خارجة عن إرادتهم ولا يمكن التغلب عليها إلا بتدخل خارجي، ويقرر البنك بعد دراسته للمركز المالي للعميل وضمانات الدين أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة[3].
- الدين المتعثر هو ذلك الدين الذي تتعرض شروط سداده بين البنك والعميل إلى مخالفات أساسية ينتج عنها عدم القدرة على تحصيل أقساط وفوائد القرض مما يمكن معه القول بأن هناك احتمالات قوية لعدم سداده ولو جزئيا[4].
- القروض المتعثرة تتضمن عدم قدرة المقترض على خدمة الدين، ويتمثل ذلك في أصل المبلغ إضافة إلى الفائدة المترتبة عليه في تواريخ الاستحقاق، ويتحول القرض إلى قرض غير عامل(غير منتظم) كون أن درجة مخاطره أعلى من الحد الأقصى لدرجة المخاطر الاعتيادية للقروض القائمة، وذلك وفق المعايير المقررة والمحددة من قبل جهات الرقابة على البنوك في البلد المعني[5].

- هي الحالة أو الموقف الذي تواجه فيه اتفاقية القرض وبخاصة شروط التسديد، خطر الانتهاك أو النكول، مما يعرض البنك لخسائر محتملة، فالتعثر يعني عدم القدرة على التسديد أو تأخير الأقساط والفوائد المستحقة[6].
- الديون المتعثرة هي التسهيلات الائتمانية التي تتعدى احتمالات عدم استرداد المؤسسة المصرفية الحقوق المترتبة على منح هذه التسهيلات نسبة51٪[7].

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف القروض المتعثرة على أنها تلك القروض التي تؤثر سلبا على ربحية البنك حيث ونتيجة لتعثر العملاء على سدادها وجب على البنك أخذ مخصصات من أرباحه لمواجهة الخسائر الناجمة عنها.

2- أسباب تعثر القروض المصرفية:

إن سبب أو أسباب تعثر القرض يعود إما للجهة الدائنة والممثلة في البنك المقرض أو للجهة المدينة وهي المقترض، أو الظروف الخارجية المحيطة بكل من البنك والمقترض.

ولذلك يمكن تصنيف أسباب تعثر القروض المصرفية في ثلاث مجموعات كما يلي:

- أسباب متعلقة بالمقترض:وتتمثل في:

- عدم الفصل بين أموال العميل الخاصة وبين أموال المشروع الذي يديره وبالتالي استخدام جانب من أموال المشروع في الإنفاق على احتياجاته الخاصة والأسرية، مما يؤدي إلى استهلاك جزء من راس المال العامل للمشروع وإصابته بإعسار أو توسع العميل في الاقتراض باسم المشروع لتغطية نفقاته الخاصة [8].
- فقدان القدرة والمهارة الفنية والمالية على إدارة المشروع[9].
- استخدام القرض لغير الغاية التي منح لأجلها: تشترط اتفاقيات الائتمان عادة أن يتم استغلال حصيلة القرض الممنوح للغاية المبينة في طلب القرض دون سواها، إلا أن بعض المقترضين يستخدمون الأموال المقترضة لغايات أخرى، كأن يتم استخدام حصيلة القروض طويلة الأجل في مجال تمويل رأس المال العامل، أو استخدام حصيلة القرض في المجالات الاستهلاكية، الأمر الذي سيؤدي بالتالي إلى عدم تحقيق الغاية من القرض، ومن ثم وصوله إلى مرحلة التعثر[10].
- توسع العميل في البيع بالأجل[11].
- ضعف القدرات الإدارية للمقترض: الإدارة هي العنصر الأساسي لنجاح أي مشروع، فإذا حصل ضعف في القدرات الإدارية لدى القائمين على المشروع الممول فإن المشروع لن يحقق أهدافه ولن يتمكن من تسديد التزاماته، كما أن حداثة خبرة المقترض في إدارة المشروع الممول قد يؤدي إلى تعثر المشروع وبالتالي تعثر القرض [12].
- سوء نية المقترض، أي أنه في بعض الأحيان يتعمد المقترض في عدم سداد التزاماته اتجاه البنك بالرغم من توافر القدرة لديه على سداد الالتزامات، نجد أن بعض العملاء يحصل على الائتمان من قبل البنك إلا أنه بعد ذلك يهرب خارج البلد [13].
- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة عن العميل [14].
- وفاة المقترض وعدم التزام الورثة بالتسديد: في كثير من الأحيان تواجه البنوك مشاكل في تحصيل ديونها بسبب وفاة المقترض، وخاصة إذا لم يلتزم الورثة بالسداد، سواء أكان ذلك ناجما عن عدم رغبة الورثة بالسداد أو بسبب وجود مشاكل بين الورثة تؤدي إلى تعثر المشروع الممول، أو بسبب عدم قدرة الورثة على إدارة المشروع الممول بشكل سليم.

- عدم التزام المقترض بإرشادات وتوجيهات البنك:إن عدم التزام المقترض بالشروط المتفق عليها مع البنك وعدم تقيده بإرشادات البنك وتوجيهاته، وعدم الالتزام بتقديم بيانات المتابعة بالشكل المطلوب وبالوقت المطلوب سيؤدي الى وجود خلل في العلاقة مع البنك مما يؤدي إلى تعثر القرض [15].
- ضعف القدرة التسويقية لدى المقترض: إن المبيعات هي المصدر الرئيس للإيرادات في معظم المشاريع، فإذا كانت قدرات المشروع التسويقية دون المستوى المطلوب فإنه لن يتمكن من تصريف إنتاجه بكفاءة، وبالتالي ستقل أرباحه وقد تزداد خسائره وبالتالي يصل إلى مرحلة التعثر وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته.
- وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المراد تمويله: إذا كانت الدراسة الاقتصادية قائمة على افتراضات غير واقعية أو معدة بصورة تجميلية بعيدة عن الحقائق بهدف الحصول على التمويل فإن أداء المشروع سيظهر انحرافا عما هو متوقع في دراسة الجدوى الاقتصادية [16]وسيعاني المشروع من الفشل، مما يوصل القرض الممنوح إلى مرحلة التعثر ولذلك فإن على البنك أن يراجع دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة له ويتأكد من سلامتها.

➢ أسباب متعلقة بالبنك:قد تكون البنوك مشاركة في تعثر عملائها أو على الأقل تكون قد أسهمت في وجود عوامل سلبية ساعدت على تعثرهم، وبالتالي تمثل مشكلة القروض المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته، وأهم هذه الأسباب:

- عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض أو أخذ ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الأساسية كالبضاعة التالفة أو غير تامة الصنع أو غير سهلة البيع [17].
- عدم التزام الدراسة الائتمانية بمحددات وضوابط السياسة الائتمانية للبنك.
- المغالاة في تقديم الضمانات: في بعض الأحيان يتم تقدير الضمانات المقدمة للبنك بأكثر من قيمتها الحقيقية، إما بسبب ضعف قدرات الجهات المسؤولة عن ذلك أو بسبب تواطؤ هذه الجهات مع المقترضين، وبالتالي منح العميل قرضا بأكثر مما تسمح به ضماناته.
- تغليب البنك لعامل الربح على عامل المخاطرة: وتعني التوسع في عملية منح القروض دون النظر إلى المخاطرة التي قد تنجم عن ذلك، بحيث يتم منح قروض لأشخاص غير مؤهلين، أو منح قروض بمبالغ تفوق حاجات المقترضين وقدراتهم على السداد.
- قيام البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع الممول: حيث أن التزام المقترض واهتمامه بنجاح المشروع يرتبط عادة بحجم استثماراته الشخصية في المشروع، فإذا كانت هذه الاستثمارات قليلة أو معدومة فإن اهتمام المقترض بنجاح المشروع سيقل، وإذا ظهرت بوادر لعدم نجاح المشروع الممول فغن المقترض سيتنازل عنه للبنك وبالتالي يجد البنك نفسه في وضع حرج.
- عدم قيام البنك بمتابعة أوضاع المقترضين والمشاريع الممولة دوريا: إذا لم يكن لدى البنك نظام جيد للمتابعة فإنه سيفاجأ في حالة التعثر في وقت متأخر وبالتالي ستكون خسارته كبيرة.
- ضعف قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض: يجب أن تتناسب قيمة القرض الممنوح مع احتياجات العميل، فإذا كانت قيمة القرض أكبر من حاجة المقترض فإن المقترض سينفق المبلغ الزائد في مجالات أخرى ليس لها علاقة بالمشروع الممول، مما يزيد في أعبائه ويصل إلى مرحلة يعجز فيها عن السداد، كما انه في حال كون مبلغ القرض

اقل بكثير من احتياجات المشروع الممول فإن المقترض سيصل إلى مرحلة يكون فيها غير قادر على استكمال مشروعه وسيدخل في مرحلة التعثر، ولذلك على البنك مراعاة حاجة المشروع الفعلية عند تحديد قيمة القرض.

- السماح للمقترض باستعمال الائتمان الممنوح له قبل استكمال المستندات المطلوبة منه.
- اتخاذ قرار منح الائتمان بناءا على ضغوط تمارسها أطراف أخرى: يتم اتخاذ القرار الائتماني في بعض الأحيان خلافا لقناعات موظفي ومسؤولي الائتمان وذلك نتيجة ضغوط تمارسها أطراف عليا في البنك أو السلطة التشريعية في البلد، وبالتالي فإن نهاية مثل هذه القروض ستكون الفضل والتعثر في معظم الأحيان..
- سوء ظروف عمل الموظفين بالبنك: مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجيتهم وانخفاض مستوى جودة عملهم وقد يؤدي ذلك إلى قيام بعضهم بممارسات غير سليمة ستؤثر سلبا على النشاط الائتماني في البنك وبالتالي زيادة حالات التعثر.

➢ أسباب أخرى:وتتضمن:

- ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات الفائدة[18].
- ضعف الرقابة على البنوك.
- تدخلات الدولة ذات الأثر السلبي على المقترضين(رفع الدعم عن السلع التي ينتجها المشروع أو التي يستخدمها المقترض بدرجة عالية، قرارات مسح بعض الديون، زيادة الضرائب والرسوم، .....).
- عدم الاستقرار الأمني والسياسي.
- القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ:إن تعرض المشروع الممول إلى قوة قاهرة أو حادث مفاجئ كالحريق أو الزلزال أو أعمال عنف يعتبر من الأسباب التي تؤدي إلى تعثر القروض.
- عدم اتساع نطاق الشفافية والإفصاح على المستوى الكلي وبالتالي صعوبة تحديد الاحتياجات الفعلية للأسواق.

3- احتساب نسبة القروض المتعثرة[19]:

هناك طريقتين لاحتساب نسبة القروض المتعثرة هما:

➢ الطريقة الأولى: قسمة إجمالي رصيد القروض غير العاملة على إجمالي رصيد القروض والتسهيلات.

➢ الطريقة الثانية: قسمة (رصيد القروض غير العاملة- الفوائد والعمولات المعلقة) على(إجمالي رصيد القروض والتسهيلات – الفوائد والعمولات المعلقة).

4- تكاليف القروض المصرفية المتعثرة:

- مخصصات القروض المتعثرة، مصروفات الديون المعدومة.
- تعليق تحميل المقترض بالفوائد.
- تكاليف الفرصة الضائعة بسبب تجميد أموال البنك.
- تدهور صورة البنك لدى المودعين.
- تكاليف متابعة القروض المتعثرة لمحاولة تحصيلها.
- تكاليف تحصيل القروض المتعثرة قضائيا (أجور المحامين والمحضرين القضائيين، تصفية الضمان...).

5- تقسيمات القروض المصرفية المتعثرة:تنقسم أو تصنف الديون المتعثرة وفقا لأسس مختلفة يمكن أن توجز فيما يلي[20]:

➢ وفقا لدرجة التخطيط: وتشتمل على نوعين:

- ديون متعثرة مخططة أو احتمالية.
- ديون متعثرة عشوائية الحدوث.

➢ وفقا لمسبباتها: وتشتمل على نوعين:

- ديون متعثرة أوجدتها عوامل ذاتية.
- ديون متعثرة أوجدتها عوامل خارجية.

➢ وفقا لدرجة صدقها أو مصداقيتها: وتشتمل على نوعين

- ديون متعثرة وهمية خداعية.
- ديون متعثرة حقيقية فعلية.

➢ وفقا لمقدار ثباتها واستمراريتها: وتشتمل على نوعين:

- الديون المتعثرة العارضة.
- الديون المتعثرة الدائمة.

➢ وفقا لدرجة تعقدها وتشابكها: وتشتمل على نوعين:

- ديون متعثرة بسيطة سهل التعامل معها.
- ديون متعثرة معقدة صعب التعامل معها.

➢ وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها: وتشتمل على ثلاث أنواع:

- ديون متعثرة أولية في مرحلة التكوين.
- ديون متعثرة ثانوية في مرحلة النمو.
- ديون متعثرة مكتملة في مرحلة النضج.

6- مخاطر القروض المصرفية المتعثرة:

تمثل القروض المتعثرة مشكلة خطيرة ذات أثر كبير ليس فقط على الجهاز المصرفي بل على الاقتصاد القومي ككل، والتي نوجزها كالأتي[21]:

- تجميد جانب مؤثر من موارد البنك المالية داخل قروض وتسهيلات ائتمانية متعثرة صعبة الاسترداد.
- انخفاض في إيرادات البنك بصفة عامة لتجنيب وتهميش العوائد الخاصة بهذه الديون.
- انخفاض القدرة التنافسية للبنك لارتفاع تكلفة الأموال عند تدبير موارد إضافية استعاضة للموارد المجمدة في شكل ديون متعثرة.
- نقص العرض من الائتمان بسبب نقص السيولة وارتفاع أسعار الفائدة.
- انخفاض قدرة البنك على تدعيم الاحتياطيات لتأثر صافي الربح بانخفاض الإيرادات وارتفاع حجم المخصصات.
- خوف العملاء والاتجاه لسحب الودائع من البنك نتيجة فقدان الثقة في البنك.
- تُقيّد القروض المتعثرة فرص البنك للنمو والتوسع مع إمكانية إفلاسه.
- آثار القروض المتعثرة على الاقتصاد الكلي:تُلقي القروض المتعثرة بآثارها السلبية على الاقتصاد القومي حيث تؤثر على مناخ الاستثمار بانخفاض عائده الأمر الذي ينعكس سلبيا على الترويج للمشروعات الاستثمارية الجديدة وجذب رأس المال بهدف تحقيق معدلات نمو عالية، كما تؤدي إلى تزايد أعباء خدمة الائتمان المصرفي، كما تؤثر المشروعات المتعثرة بما تمثله من

القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها

طاقات عاطلة على الإنتاج القومي وبالتالي اللجوء إلى الاستيراد لسد الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي من السلع ومن ثم ميل الميزان التجاري في غير صالح الاقتصاد القومي، كما يؤدي التعثر إلى تراجع القيمة المضافة لكل من الجهاز المصرفي والمشروعات المتعثرة ذاتها، ومن ثم تراجع الدخل القومي[22].

المحور الثاني: أساليب التحصيل وسبل المعالجة المصرفية والوقائية للقروض المتعثرة:

تساعدنا معرفة الأسباب على إيجاد الحلول المناسبة، فأول خطوة في طريق حل المشكلة هو معرفة سببها، لذا تعتبر الخطوة المنتهجة من قبل البنك بهدف تحصيل القروض المتعثرة هي نتاج تحديده بدقة للعامل الرئيسي المسبب للمشكلة والذي على أساسه يتم إتخاذ الإجراء المناسب.

1- أساليب تحصيل القروض المصرفية المتعثرة:

توجد العديد من الأساليب التي تمكن من استرداد الديون العالقة وهذه الأساليب هي واضحة ومترابطة فيما بينها ويستلزم استخدامها مراعاة حالة ووضعية كل عميل متعثر. كما أن هناك بعض المعايير التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تطبيق هاته الأساليب، ويتعلق الأمر بمعرفة الذمة المالية للمدين، وحجم قروضه المتعثرة، غير أنه في النهاية يرجى من هذا التحصيل أن يتم في أقرب الآجال وبأقل التكاليف لتحقيق ما يسمى بالتحصيل الأمثل Le recouvrement optimal وأن نجاح عملية تحصيل القروض المتعثرة ترتبط بقدرات البنك الدائن أو بكفاءة مستشاره القانوني في تحليل الوضعية التي تواجه البنك واستخدام أساليب التحصيل الأكثر ملائمة[23] ويمكن إدراج أساليب ومراحل تحصيل القروض المتعثرة إلى ما يلي:

- المرحلة الودية:

تعرّف على أنها تفاوض البنك مع مدينه باستخدام أسلوب الإقناع لجعله يقوم بسداد ديونه إراديا، ويتعلق الأمر بدعوة البنك لمدينه لسداد التزاماته عن طريق رسائل تذكير أو عن طريق الهاتف.

إن ربط الاتصال بالمدين هو بالأمر المهم خاصة لحماية مصالح البنك، لأن من خلاله يمكن أن يحافظ على العلاقة التجارية مع عميله من جهة، ومن جهة أخرى يحاول معرفة الأسباب التي أدت إلى تعثره ومحاولة إيجاد حلول مشتركة.

ففي حال عدم نجاح هذه الأساليب وإظهار المدين عدم حسن نواياه في تسديد القرض المتعثر يلجا البنك إلى أساليب التحصيل الجبري.

- مرحلة ما قبل النزاعات:

تمثل هذه المرحلة إرسال البنك لمدينه رسالة موضوعها إعذار لعدم سداد الدين يطالبه من خلالها سداد الديون المستحقة عليه، وذلك بواسطة محضر قضائي ويتم فيه منح المدين مهلة للسداد.

كما أنه في هذه المرحلة، وخاصة في حال عدم تملك البنك لضمانات، يمكن له مراسلة جهات مختلفة للاستعلام إن كان المدين يمتلك أي نوع من العقارات أو المنقولات وفي حالة الرد الايجابي يلجأ إلى العدالة للحصول على تصريح يتضمن حجز هذه الممتلكات ويسمى بالحجز التحفظي.

إن هذا الحجز التحفظي يمنع المدين من التصرف في الممتلكات المحجوزة إلى غاية إثبات الدين من طرف العدالة وتثبيت الحجز التحفظي في مرحلة النزاعات.

وكذلك من بين الإجراءات التحفظية نجد "حجز ما للمدين لدى الغير" يتعلق الأمر بمراسلات تقوم بها البنوك فيما بينها بغرض الاستعلام على إمكانية وجود حسابات لديها باسم المدين وبمجرد الرد الايجابي يلجأ البنك الدائن إلى العدالة لطلب الحجز التحفظي إلى أن يتم تثبيته في مرحلة النزاعات.

القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها

➢ مرحلة النزاعات:

تعرّف على أنها لجوء البنك إلى العدالة بهدف الحصول على حكم نهائي لاسترداد الدين المتعثر، وتهدف هذه المرحلة إلى:

- تكوين ضغط معنوي على المدين بفكرة بيع الضمانات ودفعه إلى إيجاد حلول تمكنه من الوفاء بالتزاماته.
- وان لم يتحقق ذلك، حصول البنك على قرار ايجابي من العدالة يسمح له بتحويل الحجوز التحفظية إلى نهائية لاستيفاء دينه.

ويتم التحصيل النزاعي بوساطة المحضر القضائي الذي يقوم بحجز الأملاك المعنية والقيام بمختلف الخطوات القانونية اللازمة. وتعد هذه المراحل متداخلة فيما بينها ولا يمكن تحديد المدة الزمنية لكل مرحلة فالهدف الإجمالي منها هو الوصول إلى سداد الدين المتعثر لذلك فانه يقبل من المدين في أي مرحلة كانت سداد ديونه وذلك لتجنب بيع الضمانات.

2- أساليب معالجة القروض المتعثرة:

التعامل مع الديون المتعثرة ليس أمرا سهلا بل عمل يكتنفه الكثير من الصعاب ويعتمد الى حد كبير على الخبرة والحاسة الائتمانية للتفرقة بين حالة وأخرى وبين الإجراءات التي يتعين اتخاذها وأن يكون متخذ القرار على قناعة وإحاطة كاملة بأن هدف هذا القرار هو تفادي ضياع أموال البنك أو تجميدها، والتي نوجزها كما يلي:

➢ تعويم العميل:

المقصود بعملية التعويم هنا عدم ترك العميل يغرق أي قيام البنك بإعطاء العميل فرصة أخرى عن طريق منحه فترة سماح يؤجل خلالها عبء الدين وفوائده و التنازل عن جزء من الفوائد المستحقة على العميل وتخفيض سعر الفائدة المطبق على التسهيلات الممنوحة للعميل، ويعتبر مثل هذا القرار على درجة عالية من الخطورة لأنه قد يؤدي إلى مضاعفة خسارة البنك.

➢ انتشال العميل:

تحويل جزء من الدين كمساهمة في رأس المال وهناك يصبح البنك شريكا ويتدخل بشكل مباشر في إدارة نشاطات العميل وتوجيهها من خلال:

- ترشيد تكلفة الإنتاج.
- زيادة الإيرادات غير التقليدية كبيع جزء من الأصول.
- زيادة كفاءة تحصيل ديون الشركة .
- تنشيط الطلب على سلع الشركة.
- إحداث التوازن بين إيرادات المشروع ونفقاته.

➢ إنعاش العميل:

وتعني منح العميل قروض جديدة بشروط ميسرة مع مراعاة:

- أن تكون مرحلة الركود التي سببت إعساره قد انتهت.
- سوق مناسب لكمية ونسبة الإنتاج.
- رغبة وقدرة وإصرار العميل على الخروج من أزماته.
- أن يكون العائد من الاستثمار أعلى من معدل الفائدة.
- أن يكون الائتمان الممنوح مناسب.
- أن لا يكون هناك بديل أخر.

القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها

➢ إعادة جدولة القرض المتعثر:

وتشمل أصل الدين وفوائده التي لم تسدد إذا كان للعميل نية صادقة في إيجاد حل يضمن للبنك استرداد أمواله وذلك بإعداد برنامج جديد للسداد أكثر يسرا ومناسبا للعميل فجدولة الدين تعني منح تيسيرات للعميل المقترض وأعطاءه الفرص لالتقاط أنفاسه وإعادة تنظيم أعماله ليتمكن من استئناف نشاطه وتحقيق عائد مناسب يكفي لسداد ديونه وأعبائها ومن أهم قواعد جدولة الدين.

- الاعتماد إلى حد كبير في تحديد شروط الجدولة على مدى صدق العميل وتجاوبه السابق مع البنك في الوفاء بالتزاماته.
- جدولة أرصدة المديونيات وفقا لبرنامج زمني للسداد يتماشى مع دراسة التدفقات النقدية للعميل، وذلك بأن يتناسب حجم القسط وموعد سداده ومدة الجدولة ذاتها مع التدفقات النقدية للعميل ومقدار ما يمكن تسييله من أصوله المرهونة أو غير المرهونة للبنك.
- على البنك أن يأخذ في اعتباره عند جدولة الدين مدى إمكانية انخفاض التدفقات النقدية المستقبلية للعميل لأسباب خارجة عن إرادته كارتفاع أسعار العملة الأجنبية التي يستخدمها لشراء المواد الأولية، وكتدخل الدولة مستقبلا لزيادة الضرائب والرسوم الجمركية.
- أحيانا يصاحب إعادة جدولة الدين تخفيض معدل سعر الفائدة المطبق على القرض والذي أصبح لا يتناسب مع قدرة العميل الحالية وتطبيق معدل فائدة جديد يتناسب مع العائد الذي يحققه النشاط في الفترة الحالية[24].

➢ تسييل الضمانات:

هذا الإجراء هو أحد البدائل الممكنة لحل مشكلة القرض المتعثر لاسيما حين يرغب البنك في الحد مما قد يستنزف منه الوقت والموارد في مواصلة العمل مع المقترض وحين تواجهه احتمالات تحمل مخاطر إضافية إذا ما استمرت الأحوال المالية للمقترض في التدهور وبالتالي يكون تسييل الضمانة هو السبيل السريع نسبيا لتحصيل بعض الدين على الأقل وإنهاء متاعب البنك مع القرض المتعثر.

➢ تحويل المخاطر مع العميل المتعثر إلى طرف أقدر منه كمؤسسات ضمان القروض وشركات التأمين.

➢ تكوين مخصصات للقروض المتعثرة.

3- المعالجة الوقائية لتعثر القروض المصرفية:

يواجه معظم مسؤولو الائتمان تحديا أمام مشكل تعثر بعض القروض، وأن نجاح التعامل مع هذا النوع من القروض يكمن في التصرف ببراعة وجدية وبسرعة من مسؤول الائتمان وبنكه، لهذا على البنوك أن تبدي اهتماما كبيرا في إدارة مشكلة القروض المتعثرة بأن تنتهج استراتيجيات فعالة وقائية من أجل معالجة المشاكل التي تؤدي إلى تعثر القروض وذلك قبل حدوثها، ومن أهم الاستراتيجيات نذكر:

- وضع خطة لمتابعة ومراقبة نشاط المقترض بشكل دوري ولفت انتباهه عند أي أوضاع قد تؤدي إلى مشاكل.
- تطبيق أنظمة فعالة في مجال مراقبة الائتمان ومتابعته وإدارة المخاطر الائتمانية بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر للتعثر.
- تطوير كفاءات البنك في مجال تحصيل أقساط القروض الممنوحة.
- إجراءات متابعة الائتمان: من الأهمية بمكان أن تحدد السياسة الائتمانية إجراءات متابعة القروض التي تم منحها ويقصد بها التقييم الدوري لموقف كل ائتمان من مختلف جوانبه، بغرض اكتشاف أي صعوبات يحتمل أن تتعرض لها عملية السداد، وبالتالي يكون هناك متسع لاتخاذ ما ينبغي عمله في الوقت الملائم[25].

- صرف قيمة القرض على دفعات تتناسب والاحتياجات الفعلية للمشروع الممول.
- تقييم سنوي للضمانات المقدمة وطلب تعزيزها في حال انخفاض قيمتها إلى أقل من قيمة القرض.
- التحقق من المعلومات المقدمة من طرف المقترض وذلك بهدف تعزيز مصداقية البيانات التي يبنى عليها القرار الائتماني.
- أن تتوسع البنوك في عملية التأمين على القروض.
- أن وجود نظام محكم لمتابعة القروض يخفف كثيرا من نسبة القروض المتعثرة هذا إلى جانب الدراسة الوافية والدقيقة لملف القرض في البداية، وقد يسمح ذلك باكتشاف التعثر في وقت مبكر وبالتالي تفاديه، وعموما فان نسبة القروض المتعثرة في محفظة البنك يجب أن تكون مراقبة باستمرار، وألا تتجاوز نسبة 5 % من إجمالي القروض في المحفظة[26].

المحور الثالث: واقع القروض المصرفية المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري.

تعاني البنوك التجارية الجزائرية من ضخامة حجم القروض المتعثرة وهذا ما يدل على ضعفها في مجال إدارة مخاطر القروض وكذا ضعف سياستها الإئتمانية، والذي يمكن إرجاعه إلى الحجم الكبير للقروض الممنوحة من أجل تمويل التنمية الاقتصادية والموجهة غالبا للقطاع الخاص وخاصة وكالات دعم وتشغيل الشباب على غرار كل من ANSEJ /CNAC/ANGEM والذي بلغ سنة 2010 ما يقارب 1806 مليار دج من مجموع 3267 مليار دج أي نسبة 55.26 %، والجدول التالي يبين تطور حجم كل من القروض المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.

جدول يوضح تطور نسبة القروض المتعثرة ومخصصاتها في البنوك التجارية الجزائرية

الوحدة: (مليار دج).

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الودائع	4731.80	5395	6283.30	6690	7229.2	8518 .50
حجم القروض الكلية	3085.16	3266.70	3724.70	4285.60	5154.50	6502.90
فائض السيولة	1646.64	2128.30	2558.60	2404.40	2074.70	2015.60
القروض المتعثرة	652.20	598.13	538.22	502.70	544.31	598,26
نسبة التعثر %	21.14	18.31	14.45	11.73	10.56	9,21
مخصصات القروض المتعثرة	426.60	439.50	388.32	350.83	371.16	390.18
نسبة مخصصات القروض المتعثرة %	65.41	73.48	72.15	69.79	68.19	65.22

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2009 /2013

من خلال الجدول نلاحظ بأن الاتجاه العام لنسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض الكلية في الجهاز المصرفي الجزائري قد اتخذ اتجاها تنازليا بشكل عام خلال السنوات 2009 إلى سنة 2014 فقد كانت النسبة سنة 2009 أكثر من 21 % بينما انخفضت إلى 18% سنة 2010 ويعود السبب في ذلك إلى القرار الصادر سنة 2009 لمسح ديون الفلاحين لدى البنوك بما مقداره 40 مليار دينار جزائري، بينما في سنة 2014 بلغت نسبة تعثر القروض 09% بالرغم من ارتفاع حجم القروض المتعثرة وهذا راجع إلى الارتفاع الموازي لحجم القروض الكلية بشكل ساهم في تخفيف حدة تأثير ارتفاع حجم تعثر القروض، وتجدر الإشارة إلى أن البنوك التجارية الجزائرية على غرار باقي البنوك في العالم تحتفظ بمخصصات للقروض والتسهيلات المشكوك في تحصيلها حيث تعتبر صمام الأمان لحماية رأس مال البنك من المخاطر المتعلقة بالنشاط الائتماني، ويلاحظ من الجدول أن نسبة مخصصات القروض المتعثرة تراوحت في المتوسط مقدار69 % أي أن جزء كبير من حجم القروض المتعثرة قد تم تغطيته من قبل البنوك إلا أنها لا تستطيع إخراجه من الميزانية إلا إذا التزمت بعدم متابعة المقترضين

القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها

المدينين لاسترجاع هذه المبالغ، ولذلك فارتفاع القروض المتعثرة ينعكس سلبيا على ربحية البنوك التجارية، غير أن الجهاز المصرفي الجزائري يتميز بالصلابة المالية من خلال قدرة رساميل البنوك الجزائرية على تحمل الخسائر غير المتوقعة في نشاطها. فقد بلغت نسبة الملاءة للبنوك الجزائرية 22.11 % سنة 2009 وارتفعت إلى 23.31 %سنة 2010 لتصل إلى 24 % سنة 2011 حيث قُدرت هذه النسبة لنفس السنة في البنوك العمومية ب22% أما في البنوك الخاصة فقد بلغت نسبة الملاءة لسنة 2011 مقدار 31.2% والذي يرجع أساسا إلى كفاءة البنوك الخاصة في التحكم في نشاطها واستخدام مواردها في توظيفات ذات ربحية عالية وقدرتها على إدارة المخاطر وخاصة الائتمانية منها، على عكس البنوك العمومية التي هي مطالبة بتمويل التنمية الاقتصادية والتوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص مما يعرضها أكثر للمخاطر ونقص الربحية تبعا لذلك، في حين قدرت نسبة الملاءة للبنوك الجزائرية لسنة 2014 نسبة 16.2% بانخفاض حاد مقارنة بسنة 2013 حيث بلغت هذه النسبة 21.50%.

تعرف البنوك الجزائرية فائضا في السيولة والناتج عن إيداع المؤسسات البترولية وادخار العائلات وفي الجانب المقابل لا توجد طلبات تمويل مكافئة، كما أنها بعيدة عن نمط البنوك الشاملة فهي بنوك تجارية تتميز بمحدودية منتجاتها وقلة تعاملها في المنتجات المالية المبتكرة كالمشتقات والتوريق الأمر الذي يزيد من قدرتها على تجنب الأزمات من جهة ويقلل من ربحيتها من جهة أخرى، ويعود السبب في ذلك إلى عدم قدرتها على توظيف هذه السيولة نتيجة إتباعها سياسات ائتمانية متحفظة وعدم تطور السوق المالي وهو أيضا ما جعلها في منأى عن الأزمة المالية الأخيرة 2007-2008 .

على الرغم من أن نسبة القروض المتعثرة انخفضت تدريجيا خلال السنوات الأخيرة إلا أنها لا تزال مرتفعة بالمقارنة مع المعايير الدولية في هذه المجال والتي توصي بعدم تجاوز نسبة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي نسبة 5 %.

الخاتمة:

إن الطريقة المثلى في علاج تعثر القروض المصرفية هي تحديد ومعرفة الأسباب التي أدت بالديون إلى التعثر، فالتعثر ليس نتاج مرحلة معينة ولكنه ناجم عن العديد من العوامل والأسباب التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية للمشروع والتي تؤدي إلى الحالة التي عليها المقترض من عدم مقدرته أو عدم رغبته في سداد التزاماته، فوصول القرض إلى مرحلة التعثر يكون ناجما عن وجود خلل عند أحد طرفي العلاقة الائتمانية أي البنك المقرض أو العميل المقترض أو كليهما معا، وبما أن كلا منهما يعمل في إطار بيئة خارجية محيطة بهما فإن التغيرات التي تحدث في هذه البيئة تدخل طرفا ثالثا من الأطراف المسببة لتعثر القروض، واستنتجنا من خلال دراستنا الميدانية أن جزء كبير من القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري موجود على مستوى البنوك العمومية، كما توصلنا إلى أن أسباب تعثر القروض فيها يعود بدرجة كبيرة إلى المقترضين، سواء بسبب فشل المشاريع الممولة وإفلاسها أو بسبب الامتناع على السداد، الأمر الذي لا ينفي مسؤولية البنوك العمومية في تعثر جانب كبير من القروض لقصور المتابعة المستمرة والدورية للمشاريع بعد مرحلة التمويل ولضعف الدراسات الائتمانية وقصور الضمانات، خاصة فيما يتعلق بالقروض الموسمية وكذا القروض الموجهة لفئة الشباب في إطار التمويل الثلاثي(Ansej-Cnac-Angem) وهذا تنفيذا لسياسات وبرامج الدولة التي تقضي بتمويل برامج التنمية بغض النظر عن الدراسة الائتمانية الدقيقة لملف القرض والضمانات والتأكد من أهلية ومصداقية المقترض، وقد خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات والمتمثلة في:

- ضرورة الاهتمام باستقرار النظام المالي والمصرفي والذي يتطلب تقوية نشاط الرقابة المصرفية ووضع أجهزة خاصة تراقب عمل البنوك وتسهر على احترامها للقواعد والمعايير الاحترازية المصرفية وتسيير ومتابعة المخاطر التي تتعرض لها وخاصة تعثر القروض المصرفية، فعند حدوث التعثر هناك إجراءات علاجية تلجأ إليها البنوك وتختلف من حالة إلى أخرى لهذا

وجب قبل اتخاذ هذه الإجراءات القيام بدراسة وافية وشاملة للقرض المتعثر وتشمل هذه الدراسة تحليل مفصل لأسباب التعثر ومدى إمكانية مساعدة العميل المتعثر على تجاوز مشاكله واستعادة نشاطه، وصولا في النهاية إلى الإجراءات القانونية لتحصيل القروض أو التسليم بضرورة إعدامها بعد استنفاذ كافة الطرق والإجراءات الممكنة للتحصيل.

- على اعتبار أن أفضل الطرق لتجنب مخاطر تعثر القروض المصرفية هي الوقاية منها، نؤكد على ضرورة حرص البنوك على انتهاج سياسات ائتمانية سليمة عند منح القروض ويتحقق ذلك بالدراسة الدقيقة والوافية لملف القرض في البداية والمتابعة المستمرة للمشروع الممول قبل دخول القرض في مرحلة التعثر، فوجود نظام محكم لمتابعة القروض يخفف كثيرا من نسبة القروض المتعثرة، وقد يسمح ذلك باكتشاف التعثر في وقت مبكر وبالتالي إمكانية تفاديه، كما يدخل ضمن متابعة القرض أيضا مراقبة الرهن المقبوض مقابل هذا القرض، وذلك بالتأكد من عدم تصرف العميل فيه، أو عدم هبوط شديد في قيمته، وإذا حدث ذلك فإنه على البنك أن يطالب العميل برهن المزيد من الأصول أو توفير ضمانات أخرى إضافية.
- نقترح إنشاء مؤسسات أو صناديق خاصة تمول بمشاركة كبار المستثمرين -في مقابل استفادتهم من امتيازات ضريبية وجمركية- تنوب محل البنوك في مهمة الاشتراك في تمويل المشاريع الموجهة لدعم الشباب في إطار -ANSEJ-CNAC ANGEM ويكون هذا التمويل بصيغة القرض بالإيجار Crédit Leasing الذي نعتبره الأكثر أمانا لمثل هذا النوع من المشاريع.
- قرارات مسح الديون من شأنها أن تخلق ذهنية عدم السداد لدى فئات مقترضة أخرى غير معنية بهذه القرارات، وفي العديد من الحالات امتناع نسبة كبيرة من المقترضين عن السداد حتى في حالة المقدرة على ذلك وانتظار الاستفادة من مسح الديون، وفي هذه النقطة نقترح توجيه هذه المبالغ لتمويل مشاريع جديدة مع دمج المشاريع المتعثرة، لإعطائها دفع جديد لمواصلة نشاطها وتسديد التزاماتها، فقرار مسح الديون يخدم فقط البنوك على المدى القصير لكنه يؤدي إلى تفاقم مشكلة التعثر في المستقبل وذلك بخلق قروض متعثرة جديدة ، وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة دراسة وتحديد أسباب تعثر القرض قبل عملية الدمج والتأكد من أن تعثر القرض ناجم عن عدم قدرة المدين على السداد وليس عن عدم رغبته في ذلك.
- نوصي بخلق مصالح على مستوى المديريات الجهوية (أكثر حيادية من الوكالات المحلية) توكل لها بالاشتراك مع مسيري الوكالات المحلية مهمة متابعة ومراقبة المشاريع الممولة بشكل دوري- على الأقل مرتين كل سنة – وذلك عن طريق إجراء زيارات ميدانية للوقوف على حسن تنفيذ وسير المشاريع الممولة والتدخل إن اقتضت الحاجة لذلك، الأمر الذي سوف يؤثر ايجابيا على سير المشاريع ويجعل من الصعب التفكير بالتلاعب في المشروع أو تحويل الأموال المقترضة لغايات أخرى.
- استعمال الصيغ الإسلامية في التمويل كالمرابحة، المشاركة، الإجارة، ...الخ، وتكون للعميل حرية الاختيار بين هذه الصيغ وبين صيغ التمويل التقليدي، وهذا يمكننا من جذب فئات أخرى من الزبائن والتي ترفض التعامل بالربا وبالتالي تبتعد عن التعامل مع البنوك.

الهوامش:

1- فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة (مخاطر المصارف في القرن الحادي والعشرين)، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2000، ص 67.

2- Rose, Peter Sylvia., Commercial Bank Management, Measuring & Evaluating Bank Performance, International Edition, Mc Graw-Hill,New York, 2002, P 118.

3- محمود السيد أبو الغيط إسماعيل، نماذج إدارة القروض المصرفية المتعثرة، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 1992، ص ص 35-36.

4- عبد المطلب عبد الحميد،الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص22.

5- محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، ط1، دار الفكر، عمان ، 2013، ص397.

6- خليل الشماع، إدارة التحصيل والقروض المتعثرة، مادة تدريبية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع بنك الإسكان للتجارة والتمويل، عمان، 1999، ص 4.

7- هاني أبو جبارة، الديون المتعثرة وطرق التعامل معها، مجلة البنوك ، الأردن، العدد 6، 1994، ص85.

8- أحمد عاكف كرسون، إدارة التحصيل والقروض المتعثرة، البنك المركزي، المعهد المصرفي، 2006، ص 31.

9- إبراهيم مختار، التمويل المصرفي، ط4، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 2005، ص 188.

10- جمال أحمد أمين أبو عبيد، القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية: الأسباب و الآثار والحلول الممكنة دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه فلسفة تخصص تمويل، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا بجامعة عمان، عمان، 2003، ص 119.

11- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 239.

12- محسن احمد الخضيري، الديون المتعثرة: الظاهرة...الأسباب...العلاج، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة،1997، ص 81.

13- محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 403.

14- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 187.

15- محسن احمد الخضيري، مرجع سابق. ص 85.

16- فريد راغب النجار، مرجع سابق، ص 260.

17- عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص 284.

18- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 240.

19- محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 398.

20- أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في ظل الإستراتيجية الشاملة للمصرف، مطابع المستقبل، القاهرة، 1999، ص 80.

21- عبد المطلب عبد الحميد،الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية ، مرجع سابق، ص ص 84-85.

22- عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص 163-164.

23- محسن احمد الخضيري، مرجع سابق، ص 218.

24- عبد المطلب عبد الحميد،الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية ، مرجع سابق، ص ص 126-127.

25- طارق طه، ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، بدون دار نشر، مصر، 2006، ص 360.

26- سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 95-96.